

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٤٣٩

الخميس ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بانكين
	أوغندا السيد روغوندا
	البرازيل السيد دنلوب
	البوسنة والهرسك السيد فوكازينوفيتش
	تركيا السيد قرمان
	الصين السيد وانغ من
	غابون السيد إيسوزي - نغوندي
	فرنسا السيد بريانس
	لبنان السيد خشاب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام
	المكسيك السيد هيلر
	النمسا السيد ماير - هارتنغ
	نيجيريا السيد أونيمولا
	اليابان السيد سومي

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في بوروندي (S/2010/608)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



الرجاء إعادة استعمال الورق

10-68325 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

تقرر ذلك.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في بوروندي (S/2010/608)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد تلقيت رسالة من ممثل بوروندي، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في هذه الجلسة. وأعتزم دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في هذه الجلسة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد نسانزي (بوروندي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد أوغوستين نسانزي، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

وباسم مجلس الأمن، أوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تشارلز بيتري، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

تقرر ذلك.

وباسم مجلس الأمن، أوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد بول سيغر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لسويسرا.

معروض على المشاركين الوثيقة S/2010/608، التي تتضمن التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

أعطي الكلمة الآن للسيد تشارلز بيتري.

السيد بيتري (تكلم بالإنكليزية): يقدم التقرير المعروض على مجلس الأمن (S/2010/608) سردا للتطورات الرئيسية خلال السنة الماضية والتحديات التي تنتظر شعب وحكومة بوروندي. ويوجز أيضا اقتراحات الأمين العام بشأن ولاية وهيكل التواجد في مرحلة ما بعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

هيمن التحضير للانتخابات العامة وإجراؤها والتطورات المتصلة بذلك على النشاط السياسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستنادا إلى جدول زمني وضع بتوافق الآراء من جانب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، أجريت الانتخابات البلدية والرئاسية والتشريعية والمحلية في الفترة من ٢٤ أيار/مايو إلى ٧ أيلول/سبتمبر. وقدمت الأمم المتحدة الدعم خلال جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك الدعم لتوزيع بطاقات هوية مجانية وأشكال أخرى من أشكال المساعدة التقنية إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

وفي غضون ذلك، واصلت الآلية المزدوجة التي أنشئت في عام ٢٠٠٩ - اللجنة الاستراتيجية الاستشارية ولجنة التنسيق التقنية - الاضطلاع بأنشطتها مع التركيز بصفة خاصة على تشجيع الحوار بين جميع الأطراف الفاعلة السياسية. وتم إنشاء صندوق مشترك للتبرعات يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتغطية معظم ميزانية الانتخابات، وساعدت لجنة بناء السلام في تعبئة الدعم الدولي.

وأجريت الانتخابات البلدية، التي كانت مقررّة أصلا في ٢١ أيار/مايو، في ٢٤ أيار/مايو، ويعزى ذلك

حزب اتحاد التقدم الوطني الذي شارك في الانتخابات البرلمانية، قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسية عملية الاقتراع اللاحقة. لقد أعيد انتخاب الرئيس نكورونزيزا، وقد نال المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الأغلبية الواسعة من المقاعد في مجلسي البرلمان. (تكلم بالفرنسية)

وثمة شاغل خاص تم التطرق إليه في التقرير ويتعلق بتهديد وتخويف أعضاء المعارضة السياسية. فقد غادر عدد من قادة المعارضة، بمن فيهم أعضاء معروفون جيدا، البلد خوفا من اضطهادهم. وعلاوة على ذلك، في ٢٣ حزيران/يونيه، اختبأ أغاثون رواسا، رئيس قوات التحرير الوطنية، بعد إطلاق إشاعات مستمرة تتعلق بإلقاء القبض عليه وشيكا. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، وجه رسالة إلى الأمين العام طالبا إليه فيها التدخل لإعادة تنصيب القادة الشرعيين لقوات التحرير الوطنية.

لقد ذكر الأمين العام في تقريره عن قلقه إزاء بيئة الإفلات من العقاب السائدة، وخاصة فيما يتعلق بأعمال التعذيب التي تم تحديدها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة. إنها تتسم، في جملة أمور، بوضع قيود كبيرة على حريات التعبير وإقامة الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وقد لاحظنا أيضا الإبلاغ عن حالات قتل خارج الولاية القضائية أو اغتيالات بدوافع سياسية.

لذلك تظل عملية بناء الدولة قاصرة بسبب العديد من التحديات التي لا يزال يتعين التصدي لها. ومهما يكن من أمر، فإن الحوار بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن حالات انتهاكات حقوق الإنسان لا يزال يسير بطريقة حسنة للغاية. وتشير التطورات الأخيرة إلى هبوط طفيف في عدد عمليات إلقاء القبض وغير ذلك من انتهاكات حقوق

جزئيا لتحديات فنية. وحقق المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات للدفاع عن الديمقراطية فوزا كاسحا في الانتخابات البلدية بحصوله على ٦٤ في المائة من الأصوات، وتلتها قوات التحرير الوطنية بحصولها على ١٤ في المائة؛ واتحاد التقدم الوطني، بـ ٦ في المائة؛ وساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، بـ ٥ في المائة؛ وحركة التضامن والديمقراطية، بأربعة في المائة؛ والاتحاد من أجل السلام والتنمية، باثنين في المائة.

وأعلن المراقبون الوطنيون والدوليون أن الانتخابات أجريت وفقا للمعايير الدولية وأن التجاوزات التي لوحظت لم ترق إلى مستوى التشكيك في النتائج أو في مصداقية الاقتراع.

ومن المسائل الجوهرية أن مجموعة مؤلفة من ١٢ حزبا سياسيا معارضا، تسمى نفسها التحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري، وتشمل قوات التحرير الوطنية، وساهوانيا - الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وحركة التضامن والديمقراطية، والاتحاد من أجل السلام والتنمية، رفضت نتائج الانتخابات. لقد طالبوا بإعادة إجراء الانتخابات، وقاطعوا بقية العملية الانتخابية وأصدروا التعليمات إلى أعضائهم المنتخبين للمجالس البلدية بعدم شغل مقاعدهم فيها.

شجع الأمين العام خلال زيارته إلى بوروندي في ٩ حزيران/يونيه جميع الأطراف على اتباع طريق الحوار وأهاب بالتحالف الديمقراطي من أجل التغيير - إيكيبيري التوجيه بمطالبة من خلال الآليات الوطنية القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، عملت مع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي مرارا على إشراك "إيكيبيري" وأعضاء جمعيتها التأسيسية في التشجيع على عودة الأحزاب إلى العملية الانتخابية. فباستثناء

أما فيما يتعلق بالحكم الصالح والتنمية الاقتصادية، فقد التزمت الحكومة بمكافحة الفساد، الذي يمثل تحدياً رئيسياً للتنمية الاقتصادية للبلد. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ بعض الخطوات بالفعل، من قبيل إنهاء خدمات كبار المسؤولين الفاسدين العاملين في الشركات العامة. وقامت الحكومة في الفصل الثاني من عام ٢٠١٠ بإطلاق عملية صياغة الورقة الثانية لاستراتيجية تخفيض الفقر المدقع.

ومن بين التطورات الطيبة جداً أنه سُجِّل تقدم مطرد في إعادة إدماج المقاتلين السابقين. ومن خلال مشروع التسريح العاجل وإعادة الإدماج المؤقت الذي يدعمه البنك الدولي، أكملت الحكومة دفع القسط الأخير من مساعدات إعادة الإدماج المقدمة إلى ٦ ٥٠٤ من المسرحين من قوات التحرير الوطنية أو المقاتلين المنشقين عنها، حيث تم إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وفي إطار برنامج إنعاش المجتمع المحلي الذي يشترك في تمويله صندوق بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل حالياً زهاء ٣ ٧٨١ من البالغين الذين كانوا مرتبطين سابقاً بمقاتلي قوات التحرير الوطنية في مشاريع كثيفة العمالة في مجال الهياكل الأساسية.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب إطلاق سراح مجموعة من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، رُفعت بوروندي من قائمة البلدان التي يجري رصدها بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) في نيسان/أبريل. وفي الوقت نفسه، في ٣١ تموز/يوليه فرغ المجتمع بنجاح من إدماج ٦٢٦ طفلاً من الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالجماعات المسلحة.

وثمة تطور إيجابي آخر، ألا وهو أن بوروندي سعت إلى الاندماج في جماعة شرق أفريقيا. وأنشئ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ اتحاد جمركي مكتمل يرمي إلى إزالة التعريفات الجمركية الداخلية بين الدول الأعضاء في الجماعة.

الإنسان المحفزة سياسياً. وعلاوة على ذلك، فإن المشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات عدالة انتقالية قد أوشكت على الانتهاء وقد صدر مؤخراً تقرير عنها.

لقد عقد مجلس الأمن الوطني في بوروندي اجتماعه الثالث بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر لتقييم الحالة الأمنية في البلد. وأكد مجدداً المجلس، من بين أمور أخرى، الحاجة إلى إنزال العقوبة الشديدة بحق أفراد القوات الأمنية الذين ثبت اقترافهم ذنب انتهاك حقوق الإنسان لأبناء الشعب. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الحالة الأمنية مستقرة نسبياً ولكنها ظلت تبعث على القلق. وعلاوة على ذلك، فإن الإشاعات المتعلقة بنشوء حركة مسلحة، قد أذكنتها مخاوف العودة إلى الماضي العنيف.

(تكلم بالإنكليزية)

على الرغم من الشواغل الأنفة الذكر، من المهم التشديد على أنه قد أحرز تقدم كبير في بوروندي. فالانتخابات أبرزت توطيد دعائم مجتمع مدني مستقل وقوي لا يزال يقوم بدور هام في البلد. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود عنف على نطاق واسع خلال فترة الانتخابات وبعدها دلالة على النضج السياسي للسكان وعلى الاستمرار في نبذ عنف كوسيلة للتعبير السياسي. وقد أبرز أيضاً مدى تحول طبيعة العنف، وأنه لم يعد متغلغلاً في الخطوط العرقية.

تؤيد الأمم المتحدة عدة برامج ومبادرات لتعزيز قدرة النساء وتشجيعها على المشاركة النشطة في العملية الانتخابية. ونتيجة ذلك، خصصت نسبة ٣٠ في المائة من الحصة الدستورية للنساء في الجمعية الوطنية، بل تجاوزت ذلك بنسبة ٢ في المائة. وعلاوة على ذلك، بلغت نسبة أعضاء مجلس الشيوخ من النساء ٤٦ في المائة. وقد ازداد عدد النساء في البرلمان والحكومة بدرجة كبيرة منذ عام ٢٠٠٥.

المرحلة الحرجة دعم ومساعدة السلطات المنتخبة ديمقراطيا بأمل أن تواصل حل خلافاتها من خلال الحوار والتفاهم. أنه النموذج الذي مكن بوروندي من الصمود أمام التحديات السياسية التي تواجهها وجعلها تتبنى التنمية المستدامة.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن هذه آخر إحاطة إعلامية لي بوصفي الممثل التنفيذي للأمين العام في بوروندي. وقد كان من دواعي شرفي أن أخدم الأمين العام وأن أحظى بثقة مجلس الأمن خلال اضطلاعي بمهام عملي في بوروندي. أود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأنقل تقديرني إلى حكومة بوروندي وجميع الجهات الفاعلة في البلد على علاقات العمل الرائعة معها والثقة التي أسبغتها علي. ولا يغيب عن بالي أن أشكر شركاءنا الدوليين، وخاصة الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي، السفير باه - يا له من رجل عظيم يتمتع بحكمة ثاقبة. لقد قدموا لي جميعا المساعدة في تنفيذ بعثة الأمم المتحدة المدججة في بوروندي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بيتري على إحاطته الإعلامية. باسم المجلس، أود أيضا أن أعرب عن شكري للسيد بيتري الذي، كما ذكر من فوره قدم آخر إحاطة إعلامية للمجلس بوصفه الممثل التنفيذي للأمين العام في بوروندي ورئيس مكتب بعثة الأمم المتحدة المدججة في بوروندي. ونقدر له قيادته الفعالة لذلك المكتب الهام وخدمته للأمم المتحدة طوال السنين. نتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

أعطي الآن الكلمة للسيد بول سيغر.

السيد سيغر (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، أشكركم سيدتي على منحي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. وأنا أتكلم بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي.

وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، صدّقت بوروندي على بروتوكول السوق المشتركة للجماعة الذي ينص على حرية حركة العمالة والسلع والخدمات ورأس المال والحق في ممارسة الأنشطة الاقتصادية. وبتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تولت بوروندي رئاسة جماعة شرق أفريقيا وسوف تنصدر المناقشات بشأن المزيد من الدمج خلال العام المقبل.

(تكلم بالفرنسية)

بناء على دعوة من الحكومة لإعادة تعريف دور الأمم المتحدة في بوروندي في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٠، شرعت الأمانة العامة في مناقشات مع سلطات بوروندي. وقمنا أيضا بالتشاور مع المجتمع المدني والأوساط الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومؤسسات بريتون وودز وأسرة الأمم المتحدة في نيروبي.

وفي أعقاب هذه المشاورات، تمت التوصية بأن يحل محل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي هيكل أصغر لدعم جهود بناء الديمقراطية وإرساء أسس التنمية المستدامة. لذلك يوصي الأمين العام في تقريره المعروض على المجلس اليوم بإنشاء مكتب للأمم المتحدة لمدة سنة واحدة في إطار ولاية قابلة للتجديد.

في عام ١٩٩٤، أرسلت للعمل في منطقة البحيرات الكبرى لأول مرة، بوصفي موظفا في الأمم المتحدة في رواندا إبان أعمال الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤. ثم أمضيت ثلاث سنوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفي ممثلا رئيسيا للأمانة العامة لدى المجموعات المتمردة الناشطة في البلد. وقد رأيت معاناة وعنف يفوقان الوصف، لذلك بوسعي أن أقيس، إلى حد ما، التقدم الذي حققته بوروندي وشعبها وقادتها. وهذا التحول هش ويمكن عكس مساره، بيد أنه من المهم جدا في هذه

مساهمات كبيرة لنجاح العملية الانتخابية. وسأورد بعض الأرقام فحسب، فقد دفع المساهمون الجانب الأكبر من تكلفة الانتخابات التي بلغت ٤٦,٥ مليون دولار. وساهمت بروندي بمبلغ ٧,٩ مليون دولار. كما ساهم صندوق بناء السلام أيضا بـ ٣ ملايين دولار في الانتخابات.

وفضلا عن ذلك، فقد واصلنا تقديم الدعم السياسي للبلد. وزرت أنا وسلفي بيتر ماوّرر البلد. كما عقدنا اجتماعات مع حكومة بروندي والتشكيلة هنا في نيويورك.

ثالثا، زرت البنك الدولي أيضا في محاولة لإشراك البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعتقد أن هذه عناصر هامة لتحقيق الاندماج بين جهود بناء السلام والجهود الاجتماعية والاقتصادية، لأنني أعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية ولا توجد تنمية بدون سلام. ومن ثم، فإن مضافرة الجهود السياسية للأمم المتحدة وجهود البنك الدولي يبدو أمرا هاما في نظري.

وبإيجاز شديد، بخصوص تقييم الحالة الراهنة، بادئ ذي بدء، نتفق تماما مع التحليل الممتاز الوارد في تقرير الأمين العام. وأعتقد أنه، الآن وبعد عملية الدورة الانتخابية التي انتهت على نحو نال ارتياح المراقبين، بدأت مرحلة جديدة وفصل جديد في بروندي. وهناك العديد من الجوانب الإيجابية. فقد أنشئت حكومة منتخبة ديمقراطيا ومستقرة ومعترف بها وهناك، بصفة خاصة، آفاق لاندماج بروندي في جماعة شرق أفريقيا إلى جانب أمور أخرى.

وأعتقد أنه لكفالة استمرار هذا التقدم، سيكون من الضروري تعزيز بيئة مؤسسية وسياسية تقود إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجد، في المقام الأول، بيئة مستقرة جذابة للاستثمارات الأجنبية. وبعبارة أخرى، يبدو لي أنه يجب علينا مواصلة العمل بشأن عنصرين: الجانب

وأود أيضا أن أعرب عن شكري للأمين العام على تقريره (S/2010/608)، الذي يغطي جميع الجوانب ذات الصلة المتعلقة ببناء السلام بطريقة شاملة ومتوازنة. وفي ختام عبارات الشكر، أنضم إليكم، سيدتي الرئيسة، في توجيه الشكر لتشارلز بيتري وفريقه وأسلافه على العمل الممتاز الذي قاموا به. ولقد استفدت شخصيا استفادة كبيرة من دعم تشارلز وسأفتقده. ولا يسعني إلا أن أأمل أن يكون خلفه على نفس القدر من الكفاءة والامتنياز. وأعتقد أن تشكيلة بروندي والأمم المتحدة بحاجة إلى شخصية قوية في بروندي.

وكما يعلم المجلس، فإن مجلس الأمن رحب في القرار ١٩٠٢ (٢٠٠٩) بالتزام التشكيلة بمواصلة عملها في بروندي وطلب منها دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بروندي في وضع أسس السلام والأمن المستدامين وتحقيق إعادة الإندماج والتنمية في بروندي وتعبئة الموارد تحقيقا لذلك الغرض.

وفي تقريرتي، سأنتقل بإيجاز إلى أنشطة تشكيلة بروندي وسأقيم الحالة الراهنة وسأحاول تقديم رؤية للمهام المستقبلية للتشكيلة. وحفاظا على الوقت، سأختصر بياني الخطي، الذي أعتقد أنه سيوزع، وسأطلب ببساطة من أعضاء المجلس الرجوع إلى البيان لمعرفة التفاصيل.

بخصوص الأنشطة، فقد ذكر تشارلز بيتري العديد منها بالفعل. وأود أولا أن أعرب عن امتناني للتعاون الممتاز مع حكومة بروندي، والتي يسرت عملنا بدرجة كبيرة. وأعول على استمرار ذلك التعاون الممتاز في المستقبل.

وكما قال تشارلز، فقد ركزنا أساسا، في التشكيلة في العام الماضي، على تيسير إجراء الانتخابات في بروندي، أي على الدورة الانتخابية بالكامل. وركزنا بصورة رئيسية على الجوانب المالية. وقدم المانحون ضمن تشكيلة بروندي

والأمر الإيجابي هو أن البلد، وهو ما أدركته خلال زيارتي في تموز/يوليه، فيه مجتمع مدني نشط وفعال وملتزم جدا، وكذلك وسائط إعلام تنخرط بشكل كبير في هذه العملية. وأعتقد أننا في التشكيلة أمامنا أيضا مهمة دعم المجتمع المدني ودعم حرية التعبير ودعم وسائط الإعلام. ولدينا الإرادة ونحن مستعدون للعمل مع الحكومة بشأن تلك النقاط.

ويقودني ذلك إلى الرؤية، ربما على سبيل تعليق أولي. إن هدف التشكيلة هو كفالة الإسهام في تحقيق البلد درجة من الاستقرار والأمن تكفي لإنهاء المساعدة التي تقدمها التشكيلة. وبعبارة أخرى، فإن ولايتي تتمثل في أن أحقق انتفاء الحاجة إلى التشكيلة. ومن ثم، فإننا نعمل مع الحكومة من أجل بلوغ ذلك الهدف، ولكنني أعتقد أنه لا يزال هناك عمل ينبغي القيام به وأعتقد أن الوزير يتفق معي في ذلك. ولقد تطرقت إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية التي ينبغي لنا معالجتها معا. وأعتقد أننا سنتمكن من القيام بذلك الآن في سياق الإطار الاستراتيجي الحالي لبناء السلام المقرر الانتهاء من إعداده في أوائل عام ٢٠١١. ونحن نعمل مع الحكومة من أجل ذلك.

وبعبارة موجزة، أعتقد أن هناك أربعة مجالات يمكن للتشكيلة العمل بشأنها.

أولا، دعم البلد في اندماجه في جماعة شرق أفريقيا. وأعتقد أن ذلك عنصر هام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد.

ثانيا، أعتقد أن من الضروري إدماج الجوانب المراعية للصراع في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، أي، في استراتيجية الحد من الفقر من أجل تنفيذ المبادئ المتمثلة في أنه لا يوجد سلام بدون تنمية ولا توجد تنمية بدون سلام.

الاقتصادي والاجتماعي من ناحية، والجانب السياسي والمؤسسي من ناحية أخرى.

وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، أعتقد أن من الضروري في المقام الأول إدراك أن شعب بوروندي ينتظر جني ما أسميه فوائد السلام. والآن وبعد الانتخابات، فهو يريد استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعتقد أن أمامنا مهمة - والتزام أخلاقي وسياسي - لدعمه في ذلك. وأقصد بصفة خاصة الشباب الذين يتوقعون رؤية النتائج وهم محقون في ذلك.

وعلى الصعيد السياسي والمؤسسي، أرى أن من الضروري مواصلة تحسين الحالة في المجالات التي أشار إليها تشارلز عن حق. وفي جملة أمور، سأشير إلى مكافحة الفساد، وهي إلى جانب كونها أولوية للحكومة، فهي أيضا أولوية لقطاعات مثل العدالة الانتقالية. وثمة عناصر هامة ومفيدة يمكن تطويرها.

ويبدو من المهم أيضا إرساء ثقافة للحوار السياسي في البلد وتشجيعها. فقد خلفت العملية الانتخابية ومقاطعة المعارضة لها جراحا. وأعتقد أنه من الضروري الآن تشجيع الجماعات المعتدلة التي تدعو إلى المصالحة والحوار بغية عزل العناصر المتطرفة المحتملة التي يمكن أن تدعو إلى ممارسة العنف والقمع. وأنا أشير أساسا إلى أعمال العنف ذات الدوافع السياسية المشار إليها في تقرير الأمين العام، والتي لا شك في أن أعضاء المجلس قد اطلعوا عليها، بما في ذلك حتى حالات الإعدام بدون محاكمة.

وأود أيضا أن أقول إن العديد من أعضاء التشكيلة يشعرون بقلق بالغ حيال الزيادة الكبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان، والمشار إليها أيضا في تقرير الأمين العام، بما في ذلك حالات التعذيب.

أشكر مجلس الأمن والأمن العام على دعوة حكومة بوروندي إلى هذه الجلسة بشأن عرض التقرير.

في عشية انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، فوضني رئيس الجمهورية أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، وللأمين العام عن امتنان حكومة بوروندي للدعم الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبوروندي على مدى السنوات الأربع الماضية. كما تعرب حكومة جمهورية بوروندي عن امتنانها للأمين العام على جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لضمان نجاح المائدة المستديرة للمانحين المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٧.

وفي الواقع، من خلال استراتيجية الأمم المتحدة للدعم المتكامل لبوروندي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والتي مددت فترة تنفيذها لتشمل عام ٢٠٠٩، كان مكتب الأمم المتحدة المتكامل هو الشريك الرئيسي للحكومة في بناء السلام على الأرض، الذي كان الأولوية الرئيسية للمؤسسات الناشئة عن انتخابات عام ٢٠٠٥ في أعقاب الأزمة الاجتماعية والسياسية التي استمرت لما يزيد على عقد من الزمان.

وعندما طلبت الحكومة من الأمين العام دعم المنظمة المنسق للعملية الانتخابية، وقعت المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ المهمة على المستوى القطري على عاتق مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وقد قدرت الحكومة أنشطة الدعوة المميزة التي قام بها المكتب المتكامل لكفالة حصول اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على جميع الموارد اللازمة لتنظيم مختلف العمليات الانتخابية، بما في ذلك تخصيص موارد للمنظمات النسائية، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام البوروندية لتمكينها من المشاركة في الانتخابات ومراقبتها وتغطيتها الإعلامية. ونتيجة لذلك، تكملت العملية الانتخابية في بوروندي بالنجاح من حيث المشاركة والأمن والشفافية.

ثالثاً، يجب معالجة الجوانب المتعلقة بسيادة القانون والمسائل المؤسسية وحقوق الإنسان. وقد تكلمنا عن مسائل الفساد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتي أعتقد أنه ينبغي لنا تحسينها ومواصلة دعمها.

رابعا وأخيراً، وهذه ربما تكون أهم وأصعب مسألة؛ أنا لست متأكداً. وهي نشر ثقافة الحوار تلك في أوساط مختلف الأطراف في البلد. وأعتقد أن من الأهمية بمكان تحقيق الاستقرار السياسي في البلد وتوطيده ومساعدة الأطراف في تحقيق السلام الذي يدعم الاعتدال والمصالحة.

هذه بشكل أو آخر هي رؤيتي للمستقبل وسوف نسعى بالتعاون مع الحكومة إلى توسيع آفاقها. كما أود أن أعرب عن امتناني لثقة مجلس الأمن بعمل التشكيلة القطرية مع بوروندي. وكما قلت في البداية، فإنني أؤمن بالأهمية التي يكتسي بها الوجود السياسي القوي والفعال للأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، من المهم أن يتم تعيين ممثل خاص جديد للأمم المتحدة قريباً.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد مجدداً على تقديري الكبير لفرصة مخاطبة المجلس وآمل أن يظل ذلك تقليداً متبعاً في المستقبل. وأعتقد أن الوثيقة الشهيرة S/2010/507 تتيح الفرصة لرؤساء التشكيلات القطرية أن يتكلموا بشكل أكثر انتظاماً في المجلس لمساعدته في أداء مهامه وسأظل مستعداً للقيام بذلك في أي وقت في المستقبل.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر السيد سيغر على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أوغستين نسانزه.

السيد نسانزه (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني كثيراً ويسعدني أن أتكلم بعد عرض التقرير السابع للأمين العام (S/2010/608) إلى مجلس الأمن بشأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وأود أن

الذي أرجئ بسبب العملية الانتخابية، مدرج الآن في جدول أعمال الدورة البرلمانية الحالية.

ولا يزال الشركاء الفنيون والماليون لديهم اختلافات مع الحكومة في تأويلهم لمبادئ باريس، ولكننا نأمل أن يتم التوصل إلى حل توافقي بموجب ميثاق الأمم المتحدة والسيادة الوطنية.

ومن المقلق، كذلك، أن نقرأ في التقرير أن الفترة الانتخابية اتسمت بغياب حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، مع أن وسائل الإعلام غطت الانتخابات بحرية، ونشر المجتمع المدني أفراد المراقبة والرصد في كل أنحاء البلد بدون أي معوقات. وعلاوة على ذلك، تعاقب الحكومة موظفيها دائما في حال التحقق من إدانتهم بانتهاك حقوق الإنسان أو ارتكاب انتهاكات قائمة على أساس نوع الجنس. وقد خصص بواسطة الشرطة خط هاتف بحاي وأنشئت وحدة خاصة لمعاقبة من تثبت إدانتهم بأعمال العنف الجنسي. ومؤخرا، زار الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي البلد وأحاط علما بذلك.

وفي الأجل المتوسط، ستستمر الحكومة في تحسين مهنية قوات الدفاع والأمن بدعم شركائنا، وفي مقدمتهم هولندا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وسويسرا.

ومن المنطلق ذاته، نحن نولي اهتماما كبيرا لحقوق الأطفال. فإن أحد الأركان التي يستند إليها البرنامج الذي ستنفذه منظمة الأمم المتحدة للطفولة خلال السنوات الأربع القادمة هو تعزيز حماية الأطفال. وبموازاة ذلك، وسع رئيس الجمهورية نطاق التعليم الجاني بحيث يشمل ثلاث سنوات فوق التعليم الابتدائي لكفالة الحق الأساسي في التعليم الابتدائي، ولضمان مقاومة الأطفال لإغراءات العمل دون السن القانونية.

وشهد بذلك جميع المراقبين الوطنيين والإقليميين والدوليين وأبلغوا عنه في تقاريرهم.

وفيما يتعلق بحالة ما بعد الانتخابات، المشمولة بتقرير الأمين العام، فإن الحكومة غير مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن نفي قادة الأحزاب التي قاطعت الانتخابات. فجميع هؤلاء تقريرا اختاروا طريق المنفى. وبعد أن قاموا بالاختباء خارج البلد، أعلنوا أن أمنهم تعرض للتهديد.

وفيما يتعلق بموضوع منتدى الحوار الذي يطلبه الزعماء السياسيون، أذكر أن الأحزاب ذاتها أنشأت المنتدى الدائم للحوار فيما بين الأحزاب السياسية، الذي تستطيع جميع الأحزاب أن تتكلم في إطاره. إن أغلبية مسؤوليها المنتخبين يشاركون في الحياة السياسية في القرى عبر المجالس المحلية التي اختاروا المشاركة فيها والتي يمكنهم فيها التعبير عن اختلافهم مع قادتهم، الذين قرروا، بدون التشاور مع مؤيديهم، مقاطعة عمليات الانتخابات الأربع الأخيرة. ولذلك يصعب تصديق زعم قادة تلك الأحزاب السياسية حول عدم وجود إطار للحوار مع الحكومة.

وبالانتقال إلى أوجه عدم الأمن المتبقية، فإن الحكومة على علم بما. وهذا هو السبب الذي دفعها إلى مواصلة حملة نزع أسلحة المدنيين وحصلت على المعدات لوسم وتعقب الأسلحة للتحكم بانتقالها. كما أنها عدلت القانون، بحيث تم إنشاء اللجنة الوطنية للأراضي والأصول الأخرى، وزودت اللجنة بموارد إضافية لتمكينها من تسوية التراعات على الأراضي بشكل أكثر فعالية وبالسرية الممكنة.

ومن المؤسف أن بعض وسائل الإعلام المغالية في الحماسة زعمت وجود تمرد جديد بدون أن تسمي قادته السياسيين أو تشير إلى أهدافه.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تود الحكومة التذكير بأن موضوع إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان،

متسرع، لأن مكتب المدعي العام لم ينته من تحقيقه. ونظرا لأن التحضير للقضايا المدنية يمكن أن يستغرق عدة سنوات، أليس من الطبيعي أن يستغرق التحضير لقضية تنطوي على جريمة قتل الوقت اللازم لكفالة ألا يدان أناس أبرياء؟

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ مجلس الأمن والأمين العام ولجنة بناء السلام أن اللجنة التوجيهية الثلاثية قدمت التقرير عن المشاورات الوطنية بشأن إنشاء آليات العدالة الانتقالية إلى رئيس بوروندي يوم الثلاثاء الماضي، ٧ كانون الأول/ديسمبر. وكانت التوصية الرئيسية للتقرير أنه ينبغي لحكومة بوروندي والأمم المتحدة إبرام اتفاق بشأن المسائل العالقة والاتفاق على جدول زمني لإنشاء آليات العدالة الانتقالية. وقبل أسابيع قليلة، انتخب البرلمان لدينا أمينا للمظالم. ولذلك وباختصار، يوجد إطار مؤسسي للحكم الرشيد وإصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون. وهناك الآن حاجة إلى تعزيز قدراته لتحسين أدائه.

فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية في بوروندي، يتسم التقرير بنبرة متشائمة بشأن إمكانية القضاء على الجوع والفقر المدقع. وأود أن أقول للمجلس إن بوروندي ستصعد لذلك التحدي. كما أود أن أشير إلى أنه في الوقت الذي كانت تواجه فيه بوروندي عدم الاستقرار بعد انتهاء الصراع تمكن بلدي، بفضل عملية بناء السلام وتنفيذ المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجي للنمو لدينا واستراتيجيتنا للحد من الفقر، من تحقيق نتائج ملموسة، بما في ذلك بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وزيادة الناتج المحلي الإجمالي واستقرار معدل التضخم.

وقد بدأت حكومة بلدي للتو إعداد إطارها الاستراتيجي الجديد لتحقيق النمو والحد من الفقر، الذي سيمكن بلدنا من تطوير قطاعات الزراعة والسياحة والبنية

وهناك مسألة أخرى موضع خلاف، وهي تتعلق بما يسمى الاعتقال التعسفي أو غير النظامي. وبدون نفي احتمال وقوع بعض تلك الحالات، وبمراعاة نتائج التحقيق في كل حادث يقع، لا بد أن أشير إلى أن المحتجزين هؤلاء يحاولون متعمدين زرع بذور الارتباك فيما يتعلق بأفعالهم. وبدلاً من تحمل المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبوها واعتقلوا بسببها، فإنهم يزعمون فوراً بأنهم أعضاء في حزب سياسي أو منظمة من منظمات المجتمع المدني، وكأن تلك الصفة ستعفيهم من مسؤولياتهم المدنية.

ويعلم كل شخص أن محاولات تقويض النظام العام أو تشويه سمعة المؤسسات العامة، في جملة أمور أخرى، يعاقب عليها بموجب القانون.

تمثل قضية السيد جون - كلود كافومباغو - الذي شوه سمعة قوات الأمن والدفاع الوطني لدينا فيما يتعلق بهذه الحالة الخطيرة المتمثلة في التهديد الإرهابي الذي تشكله حركة الشباب - نموذجاً لتلك الأنواع من القضايا.

في مجال القضاء، ينتقد التقرير تنقلات الموظفين في وزارة العدل بدون التشاور مع المجلس الأعلى للقضاء. لسوء الحظ، يؤدي هذا إلى بعض الالتباس فيما يتعلق باختصاص الهيئات الإدارية المسؤولة عن أولئك الموظفين. إن المجلس الأعلى للقضاء مسؤول بدير الترقية للعاملين في السلك القضائي، بينما تقع مسؤولية الإدارة اليومية على عاتق الهيئة الحكومية المعنية.

ويجب علينا أيضاً مراعاة أنه ينبغي لإصلاح النظام القضائي تحقيق التوازن العرقي المتوخى في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة. علاوة على ذلك، فإن الوقت اللازم لإعداد بعض القضايا، مثل القضية التي تتعلق باغتيال إرنست مانيرومفا، أدى ببعض الشركاء إلى استنتاج أن هناك جو من الإفلات من العقاب. وتعتقد حكومة بلدي أن ذلك استنتاج

فيما يتعلق بتنفيذ برامج دعم التنمية في بوروندي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

ومع ذلك، لا يحدد التقرير الفرق بين الرأي العام الدولي السابق بشأن كون الحالة في بوروندي غير مستقرة - أي أن نتائج الانتخابات غير مؤكدة - والرأي العام اليوم. ماذا يعني التقرير عندما يشير، في الفقرة ٦٠، إلى إنشاء المؤسسات المسؤولة والمتجاوبة؟ هل سيكون هناك حاجة إلى أن تصدر الأمم المتحدة تقارير أخرى عن حالة حقوق الإنسان في بوروندي، علماً بأن بلدنا ستكون لديه قريبا لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان؟

فيما يتعلق بتعزيز المجتمع المدني، هناك حاجة إلى تذكير المجتمع المدني بأن دوره أولاً وقبل كل شيء هو تعزيز قدرة السكان على المستوى المحلي، بدلاً من أن يكون بمثابة صدى لبعض الأحزاب السياسية المعارضة. بالإضافة إلى ذلك، في أماكن أخرى من العالم، لا يعني الانتماء إلى المجتمع المدني المعادة بصورة منهجية للمؤسسات أو التصرف بدون وازع وطني. يجب أن يكون المجتمع المدني بمثابة عامل استقرار، بدلاً من كونه مجموعة من الجماعات الصغيرة الممولة سرا من المؤيدين الخبثاء.

فيما يتعلق بموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، للأسف، فإن الاقتراح الذي تقدم به التقرير من الصعب جداً تنفيذه. يمثل تحقيق استقرار الرواتب أحد الشروط لحصول حكومة بوروندي على الدعم من مؤسسات بريتون وودز. بالإضافة إلى ذلك، تخضع عودة الموظفين إلى الخدمة العامة للنظام الأساسي للخدمة المدنية وقوانين العمل في بلدنا. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، ليس من وظائف الحكومة إصدار مراسيم بشأن الكيفية التي ينبغي بها إدارة موارده البشرية.

التحتية والطاقة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لديه. وقد اعتمدت الحكومة بالفعل سياسة زراعية وطنية وحددت القطاعات الواعدة، بما في ذلك السياحة. ويجري حالياً وضع سياسة للطاقة. فيما يتعلق بالبنية التحتية والطاقة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، تسعى بوروندي للاستفادة من اندماجها في جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وغيرها من المنظمات الإقليمية والقارية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بأن بوروندي تولت للتو رئاسة جماعة شرق أفريقيا لعام ٢٠١١. ونحن نعول على دعم الأمم المتحدة لتحقيق النجاح في ذلك الصدد.

هناك أيضاً حاجة إلى البدء في محاولة إعادة إدماج بشكل دائم للسكان المتضررين من الصراع، الأمر الذي يمثل تحدياً هائلاً آخر. هناك استراتيجية بالفعل، ولكن تنفيذ خطة العمل سيتطلب أكثر من ٢٥٠ مليون دولار من الموارد المالية. وتود حكومة بوروندي أن تشكر مقدماً الأمانة العامة المساعدة المسؤولة عن مكتب دعم بناء السلام على وعدها بحشد الأموال لبرنامج أولي سيبدأ خلال الربع الأول من عام ٢٠١١.

وتقدر حكومة بوروندي أيما تقدير المشاورات التي جرت مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بانتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وإنشاء مكتب الأمم المتحدة الجديد في بوروندي لمواصلة تعاوننا. وتعرب الحكومة عن ارتياحها تماماً حيال التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه مع فريق الأمين العام فيما يتعلق بولاية وشكل واسم هذا الهيكل الجديد للشراكة بين الأمانة العامة وبوروندي. وكما هو متصور، فإن مكتب الأمم المتحدة في بوروندي سيكون هيئة جديدة تتلاءم مع الحقائق الراهنة وتنسق عمل الوكالات التابعة للأمم المتحدة في بوروندي

المتحدة المتكامل في بوروندي. وحكومة بوروندي مستعدة للتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الجديد في بوروندي لما فيه خير شعب بوروندي.

وقبل أن أختتم بياني، لا يفوتني أن أعرب عن خالص امتناني الشخصي وامتنان حكومة بوروندي للسيد شارل بيري على عمله الجيد كممثل تنفيذي للأمين العام في عام ٢٠١٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الوزير نسانزي على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وعليه، ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

وختاماً، أود أن أطلب إلى من أعدوا التقرير تصحيح الأخطاء التي تسببت للأسف إلى ثانيا النص وتحتل تشويه تفسيره. وعلى سبيل المثال، في الفقرتين ٧ و ٨ من التقرير، ينبغي أن تكون الإشارة إلى الحزب الحاكم للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وليس للحزب الحاكم للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية فحسب. والفقرة ١٣ في النص الفرنسي تتضمن خطأ طباعياً: فبدلاً من CNDD-FDD وهو اختصار للحزب الحاكم للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، طبعت على هذا النحو CNDD-FDP. وفي الفقرة ٢٣، ذُكرت بوروندي كعضو جديد في مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والواقع أن هذا لم يكن أول انتخاب لبوروندي في عضوية ذلك المجلس.

وأود أن أشكر المجلس مرة أخرى على دعوتنا لحضور عرض التقرير السابع للأمين العام عن مكتب الأمم